

رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية - الواقع والتحديات Digitizing tax collection in the Arab countries - reality and challenges

مفتاح فاطمة^{1*}، بن حليلة هوارية²

MEFTAH Fatima¹, BENHEALIMA Houaria²

¹ جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، fati_85_ma@yahoo.fr

² جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، benhalima_hiba@yahoo.fr

تاريخ الاستلام 2022/04/26 ؛ تاريخ القبول: 2022/05/14 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: يعتبر التحول نحو الرقمنة في تقديم الخدمة العمومية خيارا استراتيجيا أمام الحكومات في ظل التطور التكنولوجي الهائل، الأمر الذي ينعكس إيجابا على نوعية الخدمة وسرعتها، وقد اتجهت العديد من الحكومات إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها، واستطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يُحقق أهداف السياسة المالية وقد أشارت التجارب الدولية الناجحة أن رقمنة التحصيل الضريبي تلعب دورا مهما في زيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال رقمنة التصريحات والتحصيل، مما يمكن من جمع معلومات دقيقة وفورية، بما يزيد صحة توقعات التحصيل، بل والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونيا. وبالتأكيد على الدول العربية محل الدراسة من خلال هذا العمل وبهدف معرفة مستويات التحول الرقمي في مجال التحصيل الضريبي، فإن بعض الدول حققت مستويات جيدة بالنسبة للتصريح والدفع الإلكتروني للضرائب، بينما تبقى دول أخرى متأخرة نوعا ما، كما أن هذه التجارب تواجه صعوبات وتحديات مهمة تقف أمام إتمام عملية التحصيل بالكفاءة المطلوبة.

كلمات مفتاحية: تحصيل، ضرائب، رقمنة، مكلف، إدارة الضرائب.

تصنيفات JEL : H 21 ,H 87,O 32, L86

Abstract: The transition to digitization in the provision of public services is a strategic option for governments in light of the tremendous technological development, which is positively reflected on the quality and speed of the service. Many governments have tended to digitize public finances in order to raise the efficiency of public revenues and expenditures, and thus were able to achieve significant financial savings in order to achieve fiscal policy objectives. Successful international experiences have indicated that digitizing tax collection plays an important role in increasing the efficiency of tax performance through the digitization of declarations and collection, which enables the collection of accurate and immediate information, which increases the validity of collection expectations, and even the immediate collection of some of them electronically. Focusing on the Arab countries under study through this work and with the aim of knowing the levels of digital transformation in the field of tax collection, some countries have achieved good levels with regard to permitting and electronic payment of taxes, while other countries remain somewhat behind, and these experiences face important difficulties and challenges that stand in front of them. Completing the collection process with the required efficiency

Keywords: collection, taxation, digitization, taxpayer, tax administration.

JEL Classification Codes : H 21 ,H 87,O 32, L 86.

*-المؤلف المرسل: مفتاح فاطمة، البريد الإلكتروني: fati_85_ma@yahoo.fr

تمهيد

لقد أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناح الحياة وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الانتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الانتاجية والخدمية. كما انعكست كذلك على آليات عمل وأداء الحكومات وسياساتها الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة. فقد أدت التحولات الأخيرة بتبني الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات العمومية بدل الطرق التقليدية إلى تحقيق مكاسب مهمة جدا تصب في مصلحة الجهاز الحكومي من جهة والمواطن من جهة أخرى، من خلال توفير الوقت والتكلفة وتقديم خدمة عمومية بكفاءة عالية. ومن أهم تلك المجالات الإدارة الضريبية فقد أثبتت التجارب الدولية نجاح رقمنة القطاع في تحقيق مكاسب عالية لإدارة الضرائب والتقرب أكثر من المكلف وتسهيل عملية التحصيل الضريبي وضمان تحصيل الإيرادات الضريبية بمعدل أعلى مما كان عليه بالطرق التقليدية. ولهذا سنحاول معرفة مستوى التحول الرقمي في الإدارة الضريبية عموما ومجال التحصيل الضريبي خصوصا، من خلال التركيز على مجموعة معينة من الدول كانت محور دراسة قدمت من طرف صندوق النقد العربي في نفس الموضوع مع الإشارة لوضعية الجزائر أمام هذا التحول.

مما سبق نحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى تحقق الرقمنة في التحصيل الضريبي في الدول العربية؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف تتم رقمنة التحصيل الضريبي، وما هي المكاسب المحققة منها؟
- ما مدى تطبيق الدول العربية المختارة لرقمنة قطاع الضرائب عموما، وعملية التحصيل الضريبي خصوصا؟
- ما هي الصعوبات والتحديات المسجلة أما التحول الرقمي لعملية التحصيل الضريبي؟

فرضيات الدراسة:

- أن رقمنة التحصيل الضريبي تصب في مصلحة الإدارة الضريبية والمكلف في آن واحد.
- أن إدارة الضرائب في الدول العربية تسجل تأخر في مواكبة للتطورات التكنولوجية الحاصلة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على كيفية تحويل التحصيل الضريبي التقليدي إلى الرقمي، أدواته وخطواته.
- توضيح المكاسب المحققة من التحول إلى التحصيل الرقمي.
- معرفة مدى تقدم بعض الدول العربية في مجال التحول الرقمي لقطاع الضرائب.

منهج البحث وأدواته:

نظرا لطبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فالجانب الوصفي استخدم لإبراز الجوانب النظرية بعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالتحصيل الضريبي الرقمي، من تعاريف، أهداف، كفاءات...، أما الجانب التحليلي استخدم لعرض وتحليل النتائج المتحصل عليها من الاحصائيات والأرقام المتعلقة بعملية رقمنة وعصرنة قطاع الضرائب وعملية التحصيل الضريبي، بهدف اختبار صحة الفرضيات المطروحة. وقد استعنا لإنجاز العمل ببعض الدراسات والبحوث السابقة في الموضوع، وكذا الاطلاع على التقارير الرسمية المنشورة من طرف بعض الهيئات الرسمية، إضافة إلى الاطلاع على المواقع الإلكترونية والرسمية لإدارة الضرائب لدول عربية مختلفة.

I - الإطار النظري لرقمنة التحصيل الضريبي

يشير اصطلاح التحصيل الإلكتروني لإيرادات الدولة عموماً إلى استعمال أساليب الدفع الإلكتروني مثل بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم الفوري من الرصيد وتحويل المبالغ الكترونياً أو الدفع عبر الانترنت لتسوية دفع مبالغ الإيرادات العامة من قبل الأفراد إلى الجهات المختصة بتحصيلها في الدولة¹.

يعتبر التحصيل الضريبي الإلكتروني أحد التوجهات الحديثة لعصرنة الجهاز الإداري الضريبي وتمكينه من السرعة والدقة في العمل، بدل الغرق في الأوراق والمستندات والطرق التقليدية للتحصيل، ووسيلة فعالة لزيادة أداء التحصيل الضريبي، والتقليل من التهرب الضريبي.

I - 1 مفهوم التحصيل الإلكتروني للضرائب:

— وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية التي تختلف آلياتها وخطواتها من دولة إلى أخرى².

— التحصيل الإلكتروني للضرائب هو أن تتم عملية جباية وتحصيل الضرائب باعتماد وسائل دفع وتحصيل الكترونية بعيداً عن الوسائل التقليدية التي تتطلب إجراءات معقدة ووثائق وتزاحم المكلفين لدى إدارة الضرائب. وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الإلكترونية والإجراءات الهادفة إلى تبسيط وتسريع عملية تحصيل الضرائب وضمان توريدها لخزينة الدولة بأقل تكلفة وجهد.

— كما يساهم نظام التحصيل الإلكتروني في الدولة إلى تقليل نسبة التكاليف وتسهيل الإجراءات وخفض نسبة الضغط والازدحام في مراكز التحصيل مقارنة بالوسائل التقليدية التي أصبحت غير موثوقة ومضیعة للوقت والجهد وعملية مرهقة للموظف والمكلف، ونجد أن وسائل التحصيل التقليدية وعبر البيروقراطية الراسخة في جهاز الدولة تؤدي عادة إلى تأخير تحصيل الأموال³.

— واعتماد الخدمة الإلكترونية بما في ذلك الدفع الإلكتروني لا تساهم في تخفيض تكلفة التحصيل فحسب بل تتيح كذلك إمكانية توسيع الوعاء الضريبي، وذلك من خلال تطوير آليات التعرف على هويات المكلفين ومراقبتهم وتسهيل الامتثال من خلال وسائل الكترونية شخصية مثل الهاتف.

— تشمل رقمنة الضرائب العديد من الخدمات والمهام⁴:

1. استخدام النموذج الإلكتروني الموحد لتقديم الإقرارات الضريبية المطلوبة أو الاختيارية وبيانات الدخل الأخرى التي تشمل كشوف المرتبات.

2. إرسال بيانات المحاسبة أو مصادر أخرى لدعم الإيداعات مثل الفواتير وأرصدة المراجعة.

3. استخدام البيانات مثل الكشوف المصرفية في مطابقتها عبر أنواع الضرائب المختلفة. إضافة إلى ذلك: توفير التدقيق الإلكتروني من قبل الجهات الحكومية.

4. توفير التقييم الإلكتروني، والسماح لدافعي الضرائب بوقت محدود لتدقيق الضرائب المحسوبة من قبل الحكومة.

فقد أصبحت أغلبية الدول تعتمد على الطرائق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الضريبية بهدف تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين في الموعد المحدد لها وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم، ومن بين الدول العربية المطبقة لهذه الأساليب بشكل معتبر الأردن، لبنان، ومصر، ومن بين هذه الطرق تحصيل الضريبة بواسطة بطاقة ائتمان، تحصيل الضريبة بواسطة التحويل الإلكتروني عن طريق الانترنت من الحسابات البنكية مباشرة⁵.

I - 2 مزايا ومكاسب تطبيق رقمنة التحصيل الضريبي:

تلعب رقمنة التحصيل الضريبي دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل، التي أصبحت تُمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوي الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الآني للضرائب إلكترونياً في بعض الدول⁶. ويمكن اجمال المكاسب المحتملة من عملية التحول نحو رقمنة التحصيل الضريبي، فيما يلي:

1. توسيع القاعدة الضريبية:

ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار (التصريح) الضريبي والامتثال والتحصيل والفوترة الإلكترونية⁷. على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة بنسبة 50% في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة⁸.

يمكن للرقمنة أن تساعد في تخفيف قيود المعلومات من خلال طرق أفضل للتحقق من النتائج الاقتصادية الحقيقية لدافعي الضرائب⁹.

2. تحسين أداء التحصيل الضريبي: تساهم عملية الرقمنة في السير الأمثل للعملية الجبائية عن طريق تسهيل عملية التصريح الإلكتروني عن بعد باكتتاب التصريحات والجبائية بصفة آلية ومراجعتها ألياً لتجنب الأخطاء وإرسالها ودفعها إلكترونياً لربح الوقت واستخراج مختلف الوثائق اللازمة دون عناء التنقل، وهو ما يعود على الإدارة الضريبية بالمنافع من حيث اختصار الوقت والتكاليف.

يسمح فرض ضرائب أفضل للحكومات لجمع نفس الإيرادات بضرائب أقل (أكثر كفاءة) أو إلى جمع المزيد من الإيرادات الضريبية بنفس الضرائب.

وبالنظر لأهم قاعدة من قواعد الضريبة وهي قاعدة الاقتصاد في نفقات تحصيل الضرائب، فإن التحصيل الإلكتروني يحقق لإدارة الضرائب مكسباً في الوقت وفي تكاليف التحصيل.

3. دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي: من خلال تطبيق منظومة الفوترة الإلكترونية مما يساعد على زيادة الثقة في تعامل المكلفين مع مصلحة الضرائب.

4. زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي: وتخفيض عمليات الغش عن طريق إنشاء البطاقة الإلكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين. كما تجعل الأمر أسهل للحكومات لربط المعلومات الموجودة في أجزاء مختلفة من النظام الضريبي بكشف التهرب أو التجنب بشكل أفضل.

I - 3 الإطار العام لرقمنة التحصيل الضريبي: إن عملية رقمنة التحصيل الضريبي تتضمن وجوباً الأبعاد التالية:

1. توفير القوانين والمعلومات الخاصة بالضرائب التي يتم تحصيلها إلكترونياً

2. توفير التسجيل الإلكتروني للمكلفين

3. تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً من قبل المكلفين

4. الاستفسار الإلكتروني على وضع ملفات المكلفين

5. السداد الإلكتروني للضرائب

II- واقع التحصيل الضريبي في الدول العربية:

طبقت الدول العربية العديد من الإصلاحات الضريبية في الآونة الأخيرة. إلا أنها لم تنتج زيادة مهمة في الإيرادات الضريبية، فالنظم الضريبية لا تزال شديدة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، ويتميز التحصيل في أغلب الدول العربية بالمظاهر التالية:

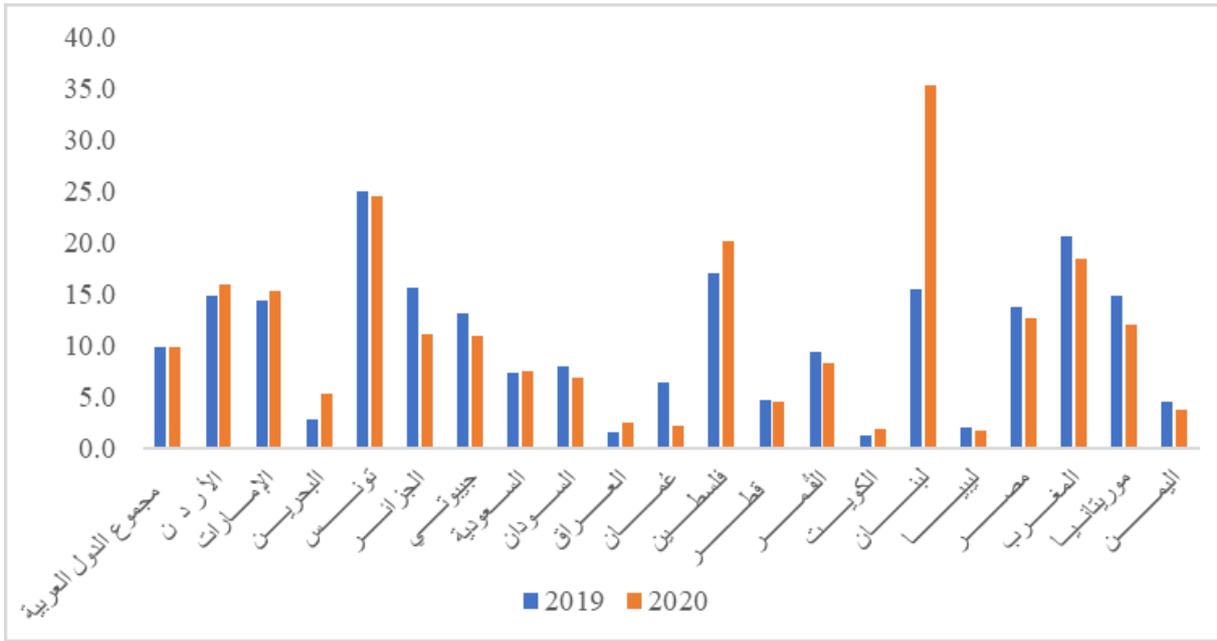
II- 1 ضعف السعة الضريبية:

قدرت دراسة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الجهد الضريبي والسعة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في 17 دولة عربية عضو، حيث توصلت إلى قيم للسعة الضريبية تتراوح بين 7% في السودان و20.1% في لبنان، في حين أشارت الدراسة إلى ضعف مستويات الجهد الضريبي مقارنة بالسعة الضريبية في الدول العربية لاسيما في الدول النفطية، كدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وليبيا¹⁰.

يبلغ متوسط السعة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13.6%، موزعة بين حوالي 8.9% بالنسبة للدول العربية النفطية وحوالي 23.1% بالنسبة للدول العربية غير النفطية. وارتباطاً بهذا، قدرت كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية بكونها متواضعة خاصة في الدول العربية النفطية. بلغت كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية حوالي 54%، حيث سجلت في المتوسط الدول العربية النفطية 41% مقابل 65% في الدول غير النفطية¹¹.

و يوضح الشكل الموالي نسبة مساهمة الضرائب في الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2019-2020.

الشكل (01): نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي (2019-2020)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، www.amf.org

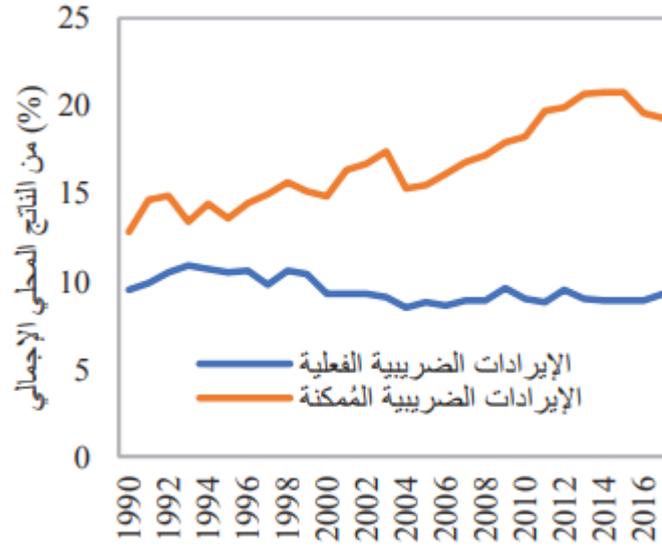
II- 2 ضعف الامتثال الضريبي: يُعد تدني الامتثال الضريبي من السمات الملازمة للنظم الضريبية في بعض الدول العربية وهو ما يرجع جزئياً إلى كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، وانتشار المدفوعات النقدية لجزء من الرواتب والأجور وصعوبة التحقق من الدخل، إضافة إلى مساهمة النظم الضريبية في بعض الجوانب بتسهيل التحايل والتهرب الضريبي¹².

II- 3 تدني حصيلة الضرائب نتيجة التهرب الضريبي: تتكبد معظم الدول العربية خسائر في إيراداتها بسبب تنامي ظاهري التهرب والغش الضريبي، وهو ما تعانيه أغلب دول العالم بأحجام متفاوتة، وليس فقط المنطقة العربية.

ويمكن أن تصل هذه الخسائر إلى 30% من إيرادات ضريبة أرباح الشركات في بعض البلدان العربية المتوسطة الدخل. وتساوي التجاوزات الضريبية المقدّرة للمنطقة العربية الخسائر الضريبية التي أبلغت عنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استناداً إلى تقارير كل بلد على حدة. وتتأكد هذه النتائج أيضاً عند تحليلها في ضوء تقارير استقصائية إعلامية بشأن الاحتيال الضريبي للشركات¹³.

و نتيجة للتهرب الضريبي و ضعف آليات التحصيل في الدول العربية يسجل فرق واضح بين الإيرادات الفعلية التي يتم تحصيلها و الإيرادات الضريبية الممكنة، و هو ما يتضح من خلال الشكل الموالي.

الشكل (02): الإيرادات الضريبية الفعلية والممكنة في الدول العربية 1990-2016



المصدر: طارق إسماعيل، (2019)، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 52، صندوق النقد العربي، ص 04.

III- واقع رقمنة التحصيل الضريبي في مجموعة من الدول العربية:

أحرز عدد من الدول العربية تقدماً جيداً في إطار رقمنة التحصيل الضريبي على عدة أصعدة خلال السنوات السابقة لاسيما الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة قديمة العهد بالنظم الضريبية، فيما بدأت مؤخراً الدول العربية النفطية في تبني هذه النظم لاسيما في أعقاب توجهها إلى تبني إصلاحات لتنويع الإيرادات العامة في إطار برامج الانضباط المالي التي نفذتها في أعقاب التراجع المسجل في الأسعار العالمية للنفط في عام 2014، وشرعت بمقتضاها في فرض الضرائب خاصة الضريبة على القيمة المضافة¹⁴.

III - 1 الأردن:

تعتبر التجربة الأردنية في مجال رقمنة النظام الضريبي ككل من أوائل التجارب العربية وأبرزها، وقد تبنت الحكومة الأردنية منذ سنوات عديدة مجموعة من الإصلاحات الضريبية بهدف تعزيز الإيرادات الضريبية، وزيادة كفاءة التحصيل وعدالة التوزيع بما يحد من التهرب الضريبي. في هذا الصدد، قامت الأردن بإجراء تعديلات وعصرنة لنظامها الضريبي. منها بتبسيط الإقرار (التصريحات) الضريبي وتشجيع المكلفين على تقديم الإقرارات إلكترونياً.

أطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات برنامج للحكومة الإلكترونية في مطلع عام 2005 والذي يعتبر أول برنامج للحكومة الإلكترونية يتم تطبيقه في المؤسسات والدوائر الحكومية في المملكة، وذلك بهدف تقديم خدمات ذات جودة عالية تؤدي إلى اختصار الوقت والجهد على المكلف بحيث يستطيع المكلف الحصول على الخدمة دون مراجعة الدائرة.¹⁵ و تشمل رقمنة التحصيل الضريبي في الأردن القيام بالعمليات التالية إلكترونياً:

- تسجيل المكلفين
- تقديم الإقرارات
- إصدار الاشعارات
- التحصيل الإلكتروني
- متابعة الامتثال الضريبي
- تقديم الشكاوى
- تقسيط الضرائب.

وبذلك تقدم إدارة الضرائب مجموعة كبيرة من الخدمات الالكترونية في مجال ضريبي الدخل والمبيعات:

الجدول (01): الخدمات الالكترونية في مجال تحصيل الضرائب في الأردن

الخدمات الالكترونية المتاحة		
1. تغيير كلمة المرور	2. تعديل الملف الشخصي	3. تعديل العنوان.
4. إدخال أماكن العمل.	5. إدخال الشركاء والأعضاء	6. إدخال مصادر الدخل
7. إدخال الأسماء التجارية	8. إدخال إقرار ضريبة الدخل	9. طباعة إقرار ضريبة الدخل
10. استرجاع حساب الدخل	11. تحميل الوثائق	12. الدفع الإلكتروني
13. تقديم إقرار ضريبة المبيعات	14. طباعة إقرار ضريبة المبيعات	15. إدخال الاقتطاعات
16. استرجاع حساب المبيعات	17. استرجاع حساب الاقتطاعات	18. استقبال الرسائل القصيرة على الهاتف والبريد الإلكتروني والملاحظات
19. طباعة شهادة بالرقم الضريبي	20. شهادة استيفاء 2% من قيمة ضريبة الدخل على قيمة المستوردات	21. إضافة إلى ذلك تقدم مجموعة من الخدمات حسب الطلب من خلال نظام المعاملات الالكترونية

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من الموقع الرسمي وزارة المالية الأردنية <https://istd.gov.jo>

المكاسب المحققة: لقد أدى استخدام هذه البرنامج خلال السنوات الماضية إلى ¹⁶:

- التخفيف من عبء استخدام الورق في المعاملات على المواطن والدائرة.
- تخفيض نفقة إرسال الإقرارات ورقياً إلى المكلفين كل عام كما أدى إلى سهولة حفظ الملفات الضريبية إلكترونياً وحماية أوراق الملف من التلف.
- تم الاستعاضة عن التخزين البدوي بالتخزين الإلكتروني مما وفر على الدائرة أجور التخزين.
- وقد وفر البرنامج خدمة الدفع الإلكتروني ووفر السرعة في إنجاز المعلومات.

III - 2 الإمارات العربية المتحدة:

تم بدء تطبيق النظام الضريبي في نهاية عام 2017 بعد اعتماد قوانين وتشريعات مستحدثة خاصة بالضرائب الاتحادية، التي جاءت بعد إقرار تطبيق الضريبة الانتقائية، وضريبة القيمة المضافة، كما قامت الهيئة الاتحادية للضرائب خلال هذه الفترة برقمنة غالبية الخدمات الخاصة بدفعي الضرائب.

وأصبحت بذلك دولة الإمارات العربية المتحدة تطبق نظاماً إلكترونياً متكاملًا لتوفير خدمات متطورة في النظام الضريبي لتسهيل عمليات التسجيل، وتقديم وإرسال الإقرار الضريبي وسداد الضرائب المستحقة على أصحاب الأعمال المسجلين لديها، ويتيح النظام الإلكتروني للخاضعين للضريبة أو من يمثلونهم إتمام كافة الإجراءات بخطوات سريعة وسهلة¹⁷.
تم إطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية لدفعي الضرائب في إطار رقمنة التحصيل الضريبي خلال الفترة (2017 - 2020) ذلك بما يشمل:

- خدمات التسجيل وكل ما يتعلق بها، من تجيل المكلفين، التعديل، الإلغاء، اصدار شهادات التسجيل الضريبي، وغيرها.
- خدمات التصريح الضريبي، وتصحيحها.
- خدمات استرداد الضريبة لغير المسجلين مثل استرداد ضريبة القيمة المضافة
- خدمات الدفع
- الخدمات الإدارية مثل تقديم الشكاوى والاستفسارات

III - 4 مصر:

بدأت بوادر اعتماد التحصيل الضريبي الإلكتروني في الحكومة المصرية بداية من سنة 2005، من خلال قانون الضرائب الصادر في عام 2005، وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر في عام 2016، وكذلك قرارات وزارة المالية الصادرة في عام 2018 و2020.

وقد أسست بذلك إدارة الضرائب المصرية بوابة الكترونية تعنى بإجراءات التحصيل الضريبي إلكترونياً من خلال المميزات التالية:¹⁸

- تقليل العبء على الممول من خلال تيسير عملية ملئ وتقديم الاقرار الضريبي الكترونياً عبر الويب
- تقديم خدمة فعالة من خلال قدرة الممول على الدخول الى نظامه/سجله الضريبي الإلكتروني من أي مكان وفي أي وقت.
- تخصيص مساحة تخزينية لكل ممول تتيح له القدرة على تخزين تعاملات الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة والدخول إليها في أي وقت ومن أي مكان (Cloud Storage) كما يتم تخزين فواتير المشتريات والمبيعات لتطبيق القيمة المضافة.
- سهولة إدارة السجل الضريبي الإلكتروني عبر التطبيقات المتاحة على عدة أنظمة ومنها الهواتف النقالة.

المكاسب المحققة في مصر: بعد التوجه نحو الإدارة الإلكترونية لعملية تحصيل الضرائب حققت الحكومة المصرية جملة من المكاسب حسب وزارة المالية المصرية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹⁹

- ارتفعت كفاءة التحصيل الضريبي لسنة 2021 بنسبة 15%، رغم جائحة فيروس كورونا.
- منظومة إقرارات القيمة المضافة شهدت نموًا بنسبة 91%، في أعداد المسجلين، ونموًا في أعداد مقدمي إقرارات القيمة المضافة بنسبة 45% مقارنة بعام 2018، ونموًا في حصيلة إقرارات القيمة المضافة بنسبة 26.6% عن عام 2020.
- منظومة الفاتورة الإلكترونية حققت نجاحًا ملموسًا على أرض الواقع، وأسهمت بشكل فعّال في توطيد العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية، حيث بلغت نسبة الالتزام 100% من الشركات المسجلة بمركز كبار الممولين.

III - 5 التجربة الجزائرية للتوجه نحو التحصيل الإلكتروني للضرائب:

رغم أن الحديث عن الإدارة الإلكترونية في الجزائر انطلق منذ 2013 إلا أن التطبيق يسجل تأخرًا كبيرًا في اعتمادها، وفي هذا الإطار تتجه إدارة الضرائب لتطبيق الوسائل ولآليات الإلكترونية في دفع وتحصيل ضرائبها. ففتحت انطلاقًا من 2018 بوابة جديدة (جبايتك) وضعت تحت تصرف المكلفين بالضريبة، كما منحت لهم مؤخرًا إمكانية التوطين البنكي لدفع الضرائب بشكل إلكتروني بالتحويل من حساباتهم البنكية مباشرة لإدارة الضرائب عن طريق نظام (مساهمتك).

1. **التصريح الإلكتروني:** تقدم بوابة جبايتك مجموعة من الخدمات على الإنترنت: اكتتاب التصريحات الجبائية، تصفح الرزنامة الجبائية، الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة وكذا الخدمة الجديدة للتوطين البنكي.

و قد تم اعتماد تقنية التصريح عبر الإنترنت والدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى حيث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي ابتداءً من جانفي 2018 إضافة إلى إمكانية تسديد كافة الضرائب والرسوم عن طريق الدفع الإلكتروني. قبل تعميمه على المكلفين بالضريبة التابعين للمراكز والمراكز الجوية عبر مختلف الولايات تدريجيًا.

2. **بوابة الدفع الإلكتروني (مساهمتك):** بوابة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد. الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت، يتم إدراج بوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قبضات الضرائب.²⁰

تسمع هذه إمكانية للمكلف بدفع ضرائبه بشكل إلكتروني ومباشر من حساباته البنكية إلى مصلحة الضرائب. فبمجرد إرسال التصريح، يتم تحويله إلى قسم "الدفع"، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح الجبائية، وبعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الإنترنت، ويمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية.²¹

ورغم هذه الجهود من طرف المديرية العامة للضرائب للتوجه نحو إدارة إلكترونية، إلا تطبيق الدفع الإلكتروني للضرائب في الجزائر يبقى ضعيفًا جدًا ولا يزال بحاجة لجهود مضاعفة من طرف الإدارة والمكلف معًا من جهة، وتهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق التحصيل الإلكتروني من أطر تقنية وإدارية وقانونية من جهة أخرى.

IV- تقييم واقع رقمنة التحصيل الضريبي في مجموعة من الدول العربية من طرف صندوق النقد العربي:

تأتي هذه الدراسة في إطار اهتمام صن دوق النقد العربي بدراسة وتحليل دور التحول الرقمي في زيادة مستويات كفاءة السياسة المالية، وتستند إلى نتائج استبيان تم استيفاؤه من قبل وزارات المالية في ست دول عربية ثلاثة منها نفطية وهي الإمارات، والسعودية، والكويت، وثلاثة غير نفطية تشمل الأردن، ومصر والمغرب، بما يُمكن من التعرف على جوانب ومقومات نجاح رقمنة التحصيل الضريبي في هذه الدول، والمكاسب الاقتصادية جراء هذا التحول. و في هذا الإطار يعتبر كل من مؤشري نسبة التصريجات الضريبية المقدمة إلكترونياً إلى إجمالي التصريجات الضريبية، ونسبة الإيرادات الضريبية المحصلة رقمياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس أداء نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني.

IV-1 نسبة التصريجات الضريبية المقدمة إلكترونياً من إجمالي التصريجات

يوضح الجدول الموالي حجم التصريجات الضريبية المقدمة إلكترونياً نسبة إلى إجمالي التصريجات المقدمة خلال الفترة (2015-2020)، والمبينة حسب كل نوع من الضرائب.

الجدول (02): نسبة التصريجات الضريبية المقدمة إلكترونياً إلى إجمالي الإقرارات الضريبية بحسب أنواع الضرائب

نوع الضريبة	الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ضريبة الدخل	السعودية *	100	100	100	100	100	100
	الأردن *	1.4	1.6	2.3	3.9	3.7	4.6
	المغرب	...	0.82	39.78	80.37	82.27	83.14
	الإمارات
	مصر	3.92	...
ضريبة الشركات	السعودية *	100	100	100	100	100	100
	الأردن *	1.7	2.2	3.8	33	35	45
	المغرب	0.5	7.33	94.94	98.49	98.92	99.56
	الإمارات
	مصر	12.55	48.4	...

2020	2019	2018	2017	2016	2015	الدولة	نوع الضريبة
...	السعودية *	ضريبة المبيعات
49	46.3	44.2	10.8	6.1	4.5	الأردن *	
...	المغرب	
...	الإمارات	
...	مصر	
100	100	100	لم تطبق	لم تطبق	لم تطبق	السعودية *	ضريبة القيمة المضافة
99	99	9.8	5.7	1.4	1	الأردن *	
97.06	96.63	...	69.86	7.23	2.17	المغرب	
100	100	100	الإمارات	
...	مصر	

المصدر: صبري الفران، هبة عبد المنعم، جوان 2021، دراسة حول "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي ص 31-32، www.amf.org.ae. (تاريخ الاطلاع: 2022/03/01).

يشير الجدول إلى تصدر كل السعودية والإمارات للدول العربية محل الدراسة بنسبة 100%، التي تتضمن ضريبة الدخل والشركات منذ سنة 2015 في السعودية، وعلى القيمة المضافة منذ تطبيقها في البلدين سنة 2018. كما تسجل كذلك المغرب نسبة مرتفعة لرقمنة التصريجات الضريبية إذ بلغت في عام 2020 ما يقرب من 100% للضريبة على الشركات، و 97% لضريبة القيمة المضافة. وما يلاحظ على المغرب سرعة تعميم الرقمنة في التصريجات فمن سنة لأخرى هناك تقدم هائل. فيما تقل نسبة رقمنة التصريجات في كل من الأردن ومصر، بنسب متفاوتة لا تتعدى 50%.

IV- 2 نسبة الإيرادات المحصلة إلكترونياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية

يوضح الجدول الموالي حجم التصريجات الضريبية المقدمة إلكترونياً نسبة إلى إجمالي التصريجات المقدمة خلال الفترة (2015-2020)، والمبينة حسب كل نوع من الضرائب.

الجدول (03): نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية بحسب أنواع الضرائب

الدولة	السعودية *	الأردن *	المغرب	الإمارات	مصر
2015	100	14.83
2016	100	15.52
2017	100	11	57	...	17.55
2018	100	63	60	...	16.78
2019	100	59	66	...	36.61
2020	100	56	69	...	17.03
2015	100
2016	100
2017	100	8	92
2018	100	66	88
2019	100	59	90
2020	100	57	97
2015	100	14.41
2016	100	14.68
2017	100	16.31
2018	100	15.2
2019	100	33.74
2020	100	15.58
2015
الدولة	السعودية *	الأردن *	المغرب	الإمارات	مصر
2016
2017	...	24
2018	...	60
2019	...	58
2020	...	55
2015	لم تطبق
2016	لم تطبق
2017	لم تطبق	...	94
2018	100	...	94	100	...
2019	100	...	93	100	...
2020	100	...	96	100	...

المصدر: صبري الفران، هبة عبد المنعم، جوان 2021، دراسة حول "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي ص 31-32، www.amf.org.ae. (تاريخ الاطلاع: 2022/03/01).

بالنسبة لمؤشر نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة رقمياً إلى إجمالي الإيرادات الضريبية الإجمالية، يتضح تصدر السعودية للدول العربية بإمكانها من تحصيل كافة ضرائبها إلكترونياً أي عن طريق الدفع الإلكتروني نسبة 100% لكافة الضرائب والرسوم الجمركية. وكذلك الأمر بالنسبة للإمارات بالنسبة لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية. ثم تليها المغرب بنسبة كبيرة أعلاها 97% لضريبة الشركات و96% لضريبة القيمة المضافة، وتقل في الضرائب الأخرى، وتأتي بعدها لأردن في المرتبة اللاحقة بنسب للإيرادات الضريبية المحصلة رقمياً تتراوح ما بين 55% و 57% لكل من ضريبة الدخل والشركات والمبيعات. فيما تقل نسبة

الإيرادات الضريبية المحصلة رقمياً في مصر لتشكل 17 % من إجمالي حصيلة ضريبة الدخل، ونحو 16 % من إجمالي حصيلة الرسوم الجمركية.

الخلاصة

إن رقمنة التحصيل الضريبي عموماً تحقق منافع كبيرة للإدارة الضريبية والمكلف على حد سواء، من خلال اختصار الجهد، التكاليف والوقت في عملية التحصيل وتبسيط كل إجراءاتها، وقد أثبتت التجارب الدولية السباق في رقمنة التحصيل الضريبي نجاحها وانعكاسها على كفاءة التحصيل الضريبي وعمل إدارة الضرائب عموماً. كما اقتدت بعض الدول العربية حذوها وحققَت هي الأخرى تقدماً واضحاً في المجال، بينما تتعثر دول عربية أخرى في اللحاق بسبب التحديات التنظيمية و التقنية التي تواجهها، و من خلال بحثنا استطعنا تسجيل النتائج التالية:

- رقمنة التحصيل الضريبي تلعب دوراً مهماً في توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال رقمنة التصريحات والتحصيل الضريبي.
- رغم أهمية الضرائب كعمول لميزانية الدولة، إلا أن نسبة التحصيل الضريبي في الدول العربية اجمالاً ضعيفة ولا تحقق المستويات المتوقعة.
- سجلت بعض الدول العربية غير النفطية تقدماً ملحوظاً في مجال رقمنة قطاع الضرائب، بينما تتبعها بعض الدول النفطية التي انتبعت مؤخراً لضرورة الاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات لتنويع إيراداتها، وفي هذا السياق ركزت على ضرورة التحول الرقمي لقطاع الضرائب.
- أسست مجموعة من الدول العربية من خلال القوانين والتنظيمات القاعدة الأساسية للتحول الرقمي لعملية التصريح وتحصيل الضرائب، من خلال توفير المنصات الالكترونية أمام المكلفين، وتنفيذ إجراءات التحصيل الرقمي، تطوير أنظمة الدفع الالكتروني، والفوترة الالكترونية... وغيرها.
- لا تزال أغلب الدول العربية متأخرة في تحويل الإدارة الضرائب لإدارة الكترونية، فقد اكتفت البعض منها بتحقيق التصريح الالكتروني دون الوصول للتحصيل الالكتروني.
- تواجه عملية التحول الرقمي في قطاع الضرائب عموماً والتحصيل خصوصاً جملة مهمة من الصعوبات والتحديات، من بينها: صعوبة تكييف الإدارة البيروقراطية والموظفين مع التحولات الرقمية، صعوبة التزام المكلفين بالتصريحات الالكترونية.
- رقمنة التحصيل الضريبي تتطلب رقمنة الإدارة، التصريحات، الدفع، الفوترة، وكل الإجراءات السابقة لعملية التحصيل.

الإحالات والمراجع :

- ¹ سناء محمد سدخان، 2020، "نظام الدفع والتحصيل الالكتروني لنفقات الدولة وايرداؤها"، مجلة الفكر القانوني والسياسي (جامعة الأغواط- الجزائر)، المجلد (04) العدد (01)، ص102.
- ² علي غانم شاكر، 2017، "دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات التحاسب الضريبي"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية (العراق)، المجلد (07) العدد (04)، ص171.
- ³ هويدا علي محمد عبد الله، 2018، «نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب وأثره على التحاسب الضريبي»، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان، ص02.
- ⁴ كَنزي سيرج، 2021، تحوّل رقمي: نحو زيادة كفاءة النظام الضريبي، موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، <https://smtcenter.net/?p=20816>، تاريخ الاطلاع: 2022/03/11.
- ⁵ علي غانم شاكر، " دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات التحاسب الضريبي"، مرجع سابق، ص147.
- ⁶ صبري الفران، هبة عبد المنعم، جوان 2021، دراسة حول "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، www.amf.org.ae (تاريخ الاطلاع: 2022/03/01).
- ⁷ هبة عبد المنعم، أبريل 2019، رقمنة المالية العامة، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، ص01، www.amf.org.ae، (تاريخ الاطلاع: 2022/03/02).
- ⁸ هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، نفس المرجع السابق، ص 01.
- ⁹ Sanjeev Gupta and other, (November 2017), Digital revolutions in public finance (Digitalization and Taxation), IMF p26, www.elibrary.imf.org, (consulté le: 03/03/2022)
- ¹⁰ صندوق النقد العربي، (2020)، الإصلاحات الضريبية في الدول العربية، الإصدار الثالث من تقرير نافذة على طريق الإصلاح، ص06. www.amf.org.ae ، (تاريخ الاطلاع: 2022/03/02).
- ¹¹ صندوق النقد العربي، الإصلاحات الضريبية في الدول العربية، نفس المرجع السابق، ص06.
- ¹² طارق إسماعيل، (2019)، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 52، ص04.
- ¹³ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، سبتمبر 2021، النظم الضريبية في البلدان العربية: تسرّب الإيرادات الضريبية والتحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي، أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا ESCWA)، ص 05. www.unescwa.org ، (تاريخ الاطلاع: 2022/03/07).
- ¹⁴ صبري الفران، هبة عبد المنعم صندوق النقد العربي دراسة حول "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، مرجع سابق، ص 06.
- ¹⁵ موقع وزارة المالية الأردنية، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: البوابة الالكترونية <https://istd.gov.jo/AR> ، (تاريخ الاطلاع: 2022/03/09).
- ¹⁶ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: البوابة الالكترونية <https://istd.gov.jo/AR> ، (تاريخ الاطلاع: 2022/03/10).
- ¹⁷ موقع وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة: <https://www.mof.gov.ae/ar/media/materials/News> ، (تاريخ الاطلاع: 2022/03/10).
- ¹⁸ موقع وزارة المالية المصرية، مصلحة الضرائب: <https://eservice.incometax.gov.eg/etax> ، (تاريخ الاطلاع: 2022/03/11).
- ¹⁹ موقع الهيئة العامة للإستعلامات المصرية: www.sis.gov.eg ، (تاريخ الاطلاع: 2022/03/10).
- ²⁰ الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، بوابة مساهمتك: <https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/#>! ، (تاريخ الاطلاع: 2022/03/10).